**3. إدارة المخاطر البنكية وفق اتفاقية بازل 3:** تعرف اتفاقية بازل 3 بأنها عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الاصلاحية البنكية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وذلك من أجل تعزيز الاشراف وادارة المخاطر في القطاع البنكـــــــــــــي.

**1.3. أهداف اتفاقية بازل 3:** تهدف اتفاقية بازل 3 إلى:

– تحسين قدرة القطاع البنكي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية؛

– تحسين ادارة المخاطر وحوكمة البنـــــــــــــوك؛

– تعزيز الشفافية والافصاح في البنوك على مستوى العالم.

**2.3. محاور اتفاقية بازل 3:** تتكون اتفاقية بازل 3 من خمسة محاور أساسية وهـــــــــــــي:

– المحور الأول: يركز هذا المحور على نقطتين رئيسيتين هما: أولا، جعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به + الأرباح المحتجزة + أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق (الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها)؛ ثانيا، يقتصر رأس المال المساند على أدوات رأس المال المقيدة لخمس (05) سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على البنك.

– المحور الثاني: تشدد اتفاقية بازل 3 على تغطية المخاطر الناشئة عن العمليات في المشتقات الائتمانية وعمليات الريبو Repo (اتفاقية اعادة الشراء) من خلال فرض متطلبات رأسمال اضافية للمخاطر المذكورة + تغطية الخسائر الناتجة عن اعادة تقييم الأصول على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

– المحور الثالث: الحد من اتباع البنوك سياسات اقراض أكثر مواكبة (تزيد التمويل للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتنع أيام الركود الاقتصادي فتعمق الظاهرة وتطيل مداها الزمني).

– المحور الرابع: اهتمت اتفاقية بازل 3 بمسألة السيولة نظرا لأهميتها في عمل النظام المالي والأسواق بكاملها وذلك من خلال بلورة معيار عالمي للسيولة (اعتماد نسبتين للسيولة).

**3.3. الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 3:** سوف نسلط الضوء على الركائز الأساسية لاتفاقية بازل من خلال النقاط التالية:

– **تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك:** ألزمت اتفاقية بازل3 المصارف أن تحتفظ برأس مال عالي الجودة لمقابلة المخاطر التي قد تتعرض لها والإبلاغ عن مكوناته بصفة شفافة تمكن الأسواق من تقييم ومقارنة نوعيته بين المؤسسات تقييما سليما، كما ألزمت الاتفاقية البنوك بـــــــــــــ:

– رفع نسبة كفاية رأس المال إلى 10.5% بعدما كانت تقدر ب 08% في اتفاقية بازل 2، وهو ما يفرض على البنوك البحث عن رؤوس أموال إضافية تتميز بالجودة العالية للرفع من رأس مالها والالتزام بالنسبة المطلوبة؛

– إلغاء الشريحة الثالثة (ديون مساعدة قصيرة الأجل) من مكونات رأس المال الاجمالي، وبذلك يصبح رأس المال الاجمالي للبنك يتكون من الشريحة الأولى ممثلة في رأس المال الأساسي (الأسهم العادية + الشريحة الأولى الإضافية) والشريحة الثانية ممثلة في رأس المال المساند؛

– رفع نسبة الأسهم العادية (النواة الصلبة) بنسبة إضافية تقدر ب 2.5% مقارنة مع اتفاقية بازل2، وبذلك تصل نسبتها إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، كما تم تخفيض نسبة الشريحة الأولى الإضافية بمقدار0.5%، لتصبح نسبة الشريحة الأولى الإضافية تقدر ب 1.5%، وبذلك تصبح نسبة الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) تقدر ب 6% بعدما كانت تقدر ب 4% في اتفاقية بازل2؛

– فرض رأس مال إضافي (Nouvelle Réserve) يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، أي أن البنوك مطالبة بالاحتفاظ بكمية من رأس المال الممتاز أو عالي الجودة (أسهم عادية + الاحتياطي الجديد) لا تقل عن 7% من الأصول المرجحة بالمخاطر وذلك لمواجهة الصدمات المستقبلية. وفي حالة انخفاض رأس المال الممتاز عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم؛

– إلزام البنوك بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الأثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و2.5% من رأس المال الأساسي، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح القروض.

– **تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة:** وسعت اتفاقية بازل3 من مفهوم المخاطر وطرق قياسها لتشمل مخاطر السندات وعمليات التوريق وإعادة التوريق ومخاطر الجهات المقترضة المقابلة الناشئة عن العمليات في المشتقات الائتمانية (تغطية الخسائر)، والتي يمكن تغطيتها عن طريق فرض متطلبات رأس

مال أكبر، كما أجبرت اتفاقية بازل 3 المصارف القيام باختبارات الضغط باعتبارها أداة رقابية لمعرفة قدرتها على الصمود في وقت الأزمات والانكماش.

– **الرافعة الماليـــــــة:** لجأت المصارف قبل الأزمة المالية لسنة 2007 إلى رفع رافعتها المالية عن طريق تخفيض الأوزان الترجيحية لتوظيفاتها معتمدة في ذلك على أسلوب التقييم الداخلي مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون في النظام المصرفي العالمي، إلا أن انفجار الأزمة في 2007 أثبت فشل سياسة التقييم الداخلي المعتمدة في أغلب البنوك والمرخصة من قبل اتفاقية بازل2، لذلك أدخلت اتفاقية بازل 3 نسبة الرافعة المالية (تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي) التي يجب أن لا تقل عن 3% (أي أن لا تقل نسبة رأسمال الشريحة الأولى إلى الأصول الموزونة أو المرجحة بالمخاطر عن 3%).

– **السيولة:** اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية توفر المصارف على السيولة الكافية من الأمور الضرورية الاستقرار القطاع المالي والتشجع على تكافؤ الفرص على غرار أهمية الحد الأدنى لكفاية رأس المال، لذلك جاءت اتفاقية بازل3 بنسبتين للسيولة همـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــا:

- **نسبة تغطية السيولة:** جاءت اتفاقية بازل 3 بنسبة تغطية السيولة من أجل تدعيم قدرات البنوك على الصمود على المدى القصير وفي ظروف ضغط شاذة وشديدة المخاطر السيولة، وهذا من خلال حيازة أصول سائلة عالية الجودة تمكنها من التغلب على أزمة حادة تستمر لمدة 30 يوم، وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من تدفقاته النقدية المتوقعة، ويجب أن لا تقل عن100%.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

- **نسبة صافي التمويل المستقر:** تهدف اتفاقية بازل 3 من إقرار هذه النسبة إلى تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع بنود الميزانية، وتعزيز مرونة البنوك على المدى الطويل من خلال توفير حوافز إضافية لها لتمويل أنشطتها من خلال مصادر أكثر استقرارا هيكليا، وقد تم تطوير صافي نسبة التمويل المستقر مع أفق مدته سنة واحدة لتوفير هيكل استحقاق قابل للاستمرار لكل من الأصول والخصوم، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك إلى استخدامات هذه المصادر، ويجب أن لا تقل عن 100%، أي:

من إعداد: الدكتور حريد رامي– جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{الموارد المستقرة لمدة سنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لمدة سنة}} \geq 100\%$$

## قائمة المراجـــــــــــــع


**1.** طه عبد العظيم محمد، **الإصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية في ضوء قرارات بازل 3**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020.

**2.** محمد المغربي، **حوكمـــــة الشركات**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.

**3.** عصام مهدي وأحمد الكشواني، **حوكمة الشركات والبنوك في مصر والامارات العربية المتحدة**، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022.

**4.** طه عبد العظيم محمد، **الإصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية في ضوء قرارات بازل 3**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020.

**5.** زبير عياش وسناء العايب، **تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 واصلاحات بازل 3**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019.

**6.** يوسف بوعيشاوي وفطيمة عليش، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، جامعة قسنطينة 2، ديسمبر 2019.

**7.** زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31/30، ماي 2013.

**8.** منار حنينة، **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام– فرع التنظيم الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2013–2014.